

مرافقة المقاولات النسوية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

Accompanying women entrepreneurship in Algeria case study of the National Agency for Supporting Youth Employment (ANSEJ) and the National Unemployment Insurance Fund (CNAC)

د. سعيدة تلخوخ

جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz

تاريخ القبول: 2021/06/06

تاريخ الاستلام: 2021/05/04

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في دعم المقاولات النسوية في الجزائر. حيث تم التوصل إلى أن مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في دعم المقاولات النسوية في الجزائر ضعيفة بنسبة تقدر بحوالي 10% من المشاريع الممولة إلى غاية 2019/12/31، وهي تركز على الحرف والصناعة، رغم أنها أصبحت تتجه نحو قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل. الكلمات المفتاحية: المرأة المقاولات، مرافقة المقاولات النسوية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الجزائر.

تصنيف JEL: L29

Abstract:

This study aims to identify the contribution of the National Agency for Support of Youth Employment (ANSEJ) and the National Fund for Unemployment Insurance (CNAC) in support of women entrepreneurship in Algeria.

Where it was concluded that the contribution of the National Agency to Support Youth Employment (ANSEJ) and the National Unemployment Insurance Fund (CNAC) in supporting women's business in Algeria is weak, with an estimated rate of about 10% of the projects funded until December 31, 2019, which are focused on crafts and industry, Although it is moving towards the construction, public works and transportation sectors.

Key Words: Women Entrepreneurs, Women Entrepreneur Accompaniment, National Agency for Youth Employment Support (ANSEJ), National Unemployment Insurance Fund (CNAC), Algeria.

JEL Classification: L29

1. مقدمة:

تعمل الجزائر الاهتمام بالمقاولة لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتخذت جملة من الإجراءات قصد حث الشباب وبالأخص المرأة للولوج لهذا المجال، فمن غير الممكن التحدث عن نمو اقتصادي مستدام، دون إدماج المرأة في الجانب المقاوالاتي، حيث أثبتت الدراسات وجود ارتباط قوي مستوى النشاط المقاوالاتي النسوي والنمو، هذا ما دفع الجهات المعنية إلى الاهتمام بالظاهرة، والسعي للبحث عن الميكانيزمات الملائمة لمرافقة المقاولة النسوية في الجزائر، ومن بين هذه الميكانيزمات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

1.1 الإشكالية:

انطلاقا مما سبق، تتمحور الإشكالية البحثية لهذه الدراسة حول ما يلي:

كيف يساهم كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في مرافقة المقاولة النسوية في الجزائر؟

2.1 الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما ماهية المقاولة النسوية؟
- هل هناك توجه لدعم المقاولة النسوية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)؟

3.1 الفرضيات:

كإجابات أولية للأسئلة الفرعية، يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- ربما تعنى المقاولة النسوية بمشاركة المرأة في مشاريع المقاولة؛
- يوجد توجه قوي لدعم المقاولة النسوية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

4.1 أهداف البحث:

- تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالمقاولة النسوية؛
- التعرف على تحديات المرأة المقاولة؛
- التعرف بمرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)؛
- تحديد مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في دعم المقاولة النسوية في الجزائر.

5.1 منهجية البحث:

بالنظر لطبيعة موضوع الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي لاستعراض الإطار النظري المتعلق بالمقاولة النسوية، والمنهج التحليلي لتحليل واقع مساهمة طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في دعم المقاولة النسوية في الجزائر.

6.1 الدراسات السابقة:

- دراسة (Aburrub, 2021):

الهدف من الدراسة هو إجراء مقارنة للمقاوالاتية بين فلسطين والجزائر، من خلال الاعتماد على تحليل وضع المقاوالاتية النسوية في كل دولة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لكل منهما، لدراسة الدوافع المختلفة التي تشجع المرأة على تحسين وتنمية أنشطتها المقاوالاتية، والتحديات التي تواجه المرأة في أنشطتها المقاوالاتية والحوافز الرئيسية التي يمكن أن توقف المرأة أو قد تبطئ نمو أنشطتها، كما تضمنت الدراسة بعض قصص النجاح الملهمه للمقاوالات للكشف عن محددات النجاح في المقاوالاتية النسوية محليا ودوليا.

توصلت الدراسة إلى أن الفرق بين البلدين من حيث المقاولة النسوية يكمن في أن هذه الأخيرة في فلسطين تتميز عنها في الجزائر من حيث الوضع السياسي لفلسطين الذي يفرض قيودا على المرأة الفلسطينية بسبب الاحتلال الذي يتميز بنقاط التفيتش في المدن والقرى ما يؤدي إلى صعوبات في التنقل، وارتفاع تكاليف المواد الخام بسبب الضرائب الإضافية التي يفرضها الاحتلال، وعدم القدرة على السيطرة على الموارد في الوصول إلى الأسواق المفتوحة.

- دراسة (Bouguesri, Azouz, & Beradia, 2019):

جاءت هذه الدراسة بهدف مناقشة موقع وخصائص المرأة المقاولة في الجزائر. حيث تم التوصل إلى أن المقاولة النسوية في الجزائر تقوم بأعمال تجارية قصيرة المدى ثم تتوجه إلى المدى الطويل، حيث تسعى المرأة المقاولة جاهدة إلى تأمين خدمة المجتمع عن طريق جعل أعمالها مربحة.

- دراسة (Boufeldja, 2021):

الهدف من هذا البحث هو دراسة الخصائص النفسية للمرأة المقاولة وقيودها الاجتماعية والثقافية، وكذلك استراتيجياتها الموضوعية لمواجهة المعوقات التي تواجهها، إلى جانب الخصائص الشخصية اللازمة لنجاحها، والقيود الاجتماعية والثقافية، والدعم المعنوي لأسرتها، واستراتيجيات التدخل التي تتكيف مع متطلبات مهنتها. لقد أظهرت النتائج أن المرأة المقاولة في الجزائر تتمتع بشخصية قوية تتميز بروح المغامرة والمبادرة الضرورية لنجاح ريادة الأعمال. ومع ذلك فهي تشكو من القيود الاجتماعية والثقافية للمجتمع، غير أن الدعم الذي تتلقاه من الأصدقاء وأفراد الأسرة هو مساهمة قيمة تساعد في التغلب على المشاكل، حيث تشهد البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تغيرات كبيرة في الجزائر، وهذا من بين الجوانب التي أثرت على عمل المرأة وانبجذابها إلى المقاولة.

- دراسة (قاسي، 2016/2017):

جاءت هذه الدراسة لإبراز دور المرافقة المقاولاتية في تنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر. إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر خسرت سنة 2015 فقط 33 مليار دولار من عائداتها من المحروقات بسبب انخفاض أسعار النفط في ظل عدم تنوع الاقتصاد الجزائري، ما جعل السلطات الجزائرية تشجع الشباب على خلق مشروعاتهم الخاصة من أجل المساهمة في خلق القيمة، حيث وضعت الدولة هيئات مرافقة لدعم المشروعات الاستثمارية في مختلف مراحلها.

- دراسة (قايدي، 2016/2017):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التكوين في تطوير التوجهات المقاولاتية للطلبة الجامعيين، حيث توزعت على عينة مكونة من 100 طالب من تخصصات الاقتصاد والتسيير ومن تخصصات أخرى غير العلوم التجارية. توصلت هذه الدراسة إلى عدم تطور التوجه المقاولاتي للطلبة على عكس التمكين المقاولاتي والخوف من الفشل.

7.1 هيكل البحث:

يتضمن هذا البحث محورين وهما:

- ماهية المقاولات النسوية؛

- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

2. ماهية المقاولات النسوية:

1.2 تعريف المقاولات:

حدد الاقتصاديون المقاولات على أنها بناء مفيد لفهم أفضل للتنمية الاقتصادية، حيث تميل وجهة نظر الاقتصاديين إلى تحديد أربعة أدوار يؤديها المقاول في النظام الاقتصادي، وهي: المخاطرة، الابتكار، اقتناص الفرصة وتنسيق الموارد المحدودة، ومع ذلك، تتم دراسة دور المقاول من خلال تخصيص سلوك عقلاني يهدف إلى تحقيق أقصى ربح (Bekaddour & Bouanini, 2020, p. 207).

حيث يقصد بالمقاولات الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج والقائم على تكرار الأنشطة على وجه الاعتياد والاحتراف بنية المضاربة، بناء على التصميم وتنظيم إدارة بشرية وتجهيزات ورأس المال واليد العاملة والوسائل المالية والمعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين، صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي يكون هو الهدف من المقاولات أو المشروع. (عجيري، 2016، صفحة 37)

2.2 تعريف المرأة المقاولة:

هي تلك المرأة التي تتحمل مسؤولية إدارة عملها، وتتميز بروح المبادرة والقدرة على قيادة مشروعها الخاص، (مسعودان و دريس، 2016، صفحة 34) من أجل الوصول إلى توليفات إنتاجية جديدة تتمثل في: (محمد، 2020، صفحة 643)

- صنع منتج جديد؛
- استعمال طريقة جديدة في الإنتاج؛
- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق؛
- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة؛
- إنشاء تنظيمات جديدة.

3.2 خصائص المرأة المقاولة:

تعتبر المرأة المقاولة تلك المرأة التي تنظم وتملك وتدير وتتحمل مخاطر مشروعها الذي تديره، وبالتالي لا بد أن تتوفر في شخصها خصائص ومميزات تمكنها من التوفيق في إدارة أعمالها، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي: (بلقايد، بن عبد العزيز، و بن عبد العزيز، 2020، الصفحات 32-33)

1.3.2 الخصائص الاجتماعية:

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار؛
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤولياتها اتجاه المقاولة؛
- المرونة في التعامل مع المورد البشري باعتباره أهم مورد في المقاولة، فلا بد أن تتوفر في المرأة المقاولة خاصية القدرة على التعرف على مواطن القوة لكل عامل ثم استخدامها التحفيز هو توجيهها في خدمة أهداف المقاولة، هذا في الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فلا بد أن تتوفر فيها صفة المنسق بين الموردين والزبائن والمجتمع المحيط بها، أي لا بد من إتقان أساليب الاتصال مع الأطراف المتعامل معها وتحفيزهم، وإقناعهم وقيادتهم لإنجاح أهداف المقاولة.

2.3.2 الخصائص الذاتية:

- القدرة على تحقيق النجاح، أي لا بد أن تتوفر عامل التفاؤل المدعم بأسس واقعية مدروسة؛
- توفر روح المبادرة، ويقصد بها أن المرأة المقاولة إذا أرادت أن تبرز في عملها لا بد أن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة؛
- التميز والكفاءة في مجال العمل، فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاولة الثقة في قدراتها وإمكانياتها وأن يكون لها الإلمام الكافي بالعمل الذي تنشط فيها المقاولة لأن عدم توفر هذا سيؤدي بالضرورة إلى الفشل وزوال المقاولة في بدايتها؛

- توفر روح المخاطرة والرغبة في المخاطرة المعقولة، ويعنيها امتلاك القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة قد لا تقنع الآخرين لكنها ترد أن أهدافها معقولة ومقنعة وممكنة التحقيق، ذلك أن في أغلب الأحيان يكون استثمارها في مجال معرفتها وخلفتها وخبرتها ما يؤدي إلى زيادة نجاحها؛
- القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها، لان المرأة المقابلة تشعر بالمسؤولية الشخصية عن النتائج المحصل عليها كما أنها تفضل استثمار مواردها بالشكل الذي يخدم أهدافها الشخصية؛
- حسن استغلال الفرص.

3.3.2 الخصائص التنظيمية:

- امتلاك القدرة على التحكم في الوقت وإدارته؛
- المهارة في التنظيم، فلكي تحقق المرأة المقابلة النجاح لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهاراتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماتها المناسبة كما ونوعا.

4.3.2 الخصائص الذهنية:

تتمثل في سرعة الفهم والاستيعاب، ذلك أن صاحبة المقابلة هي من تضع خططاً تنافسية لمقاومتها، إذ تعتبر منبع الأفكار الجديدة، ما يتطلب قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من الأعلى فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية تساعدها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقابلة.

5.3.2 الخصائص التعليمية:

المستوى التعليمي المقبول قد يعرض المرأة إلى الاستغلال.

4.2 الفرق بين المرأة المقابلة والرجل المقاول:

يظهر الفرق بين المقابلة النسوية والرجالية من خلال ثلاث عناصر رئيسية وهي: الصفات الشخصية للمقاول (ة)، خصائص المؤسسة، وطرق التسيير المتبعة، وهي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 1: الفرق بين المقابلة النسوية والرجالية

صفات المرأة المقابلة مقارنة بالرجل المقاول	خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة مقارنة بالرجل	طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل
أقل سناً؛ تلتحق بالمقابلة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث بالبيت أو مواجهة مشاكل في عملها السابق؛ أقل كفاءة على المستوى المالي أو المقاولاتي؛ أقل خبرة في تسيير المؤسسات؛ أقل خبرة في مجال النشاط.	أقل سناً وحجماً؛ تمركز النشاط في القطاعات منخفضة النمو؛ ليس فيها شركاء؛ أطول بقاء؛ أقل نجاحاً؛ مردودية ومو تماثل.	تفضل الهيكل التنظيمي الأفقي؛ نمط تسييري مرن؛ تشجيع المشاركة؛ تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير؛ لديها قدرات تفاوضية عالية؛ تقوم بتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى؛ أكثر توفيراً وحفاظاً على الموارد.

المصدر: (مزريق، جزار، و عبد العزيز، 2019، صفحة 93)

5.2 العراويل التي تواجه المرأة المقاتلة في الجزائر:

تعاني المرأة المقاتلة في الجزائر من جملة من العراقيل والتي تقف حاجزا أمام نجاح استثماراتها في المجال المقاولاتي، أبرزها: (شريف، سعودي، و أعراب، 2019، الصفحات 61-62)

1.5.2 عراقيل اجتماعية:

- طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ المتميز نظرتة (الدونية) للمرأة الناشطة لاسيما إذا تعلق الأمر بقطاعات غير تقليدية للمرأة كقطاع المقاولات، وبالرغم أنه لا يمكن إنكار تطور المجتمع الجزائري بشكل إيجابي بخصوص تقبل دور المرأة في المجال السياسي والاقتصادي إلا أنه لم يصل إلى مرحلة انتفاء التمييز بين المرأة والرجل، لاسيما في القطاع الاقتصادي؛
- صعوبة الوصول إلى السوق، إذ تجد المرأة صعوبة في تسويق منتجاتها مقارنة بالرجل لأسباب اجتماعية وثقافية، ولعدم القدرة على اجتذاب الموظفين الأكفاء؛
- رفض الرجل منافسة المرأة له في القطاعات الصعبة المحتكرة من قبله كقطاع البناء والأشغال العمومية؛
- صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية، لأن المقاولاتية مجال صعب، ويتطلب جهدا كبيرا وتفرغا من المرأة.

2.5.2 عراقيل إدارية:

- بيروقراطية الإدارة وبطء الإجراءات الإدارية المرهقة والتحفظ في أداء المعاملات واستكمال الوثائق في وقتها المحدد بسبب البيروقراطية؛
- تغلب المنطق الإداري ومطابقة الملف على المنطق الاقتصادي، فهيئات الدعم هي هيئات إدارية يسيرها أعوان إداريون وليسوا متخصصين في المجال الاقتصادي؛
- العجز المفرط في مجال الاتصال وفي ملاءمة إجراءات إنشاء المؤسسات، خاصة فيما يخص التأخر في الرد بقبول الملف ما يؤخر البدء في إنجاز المشاريع في الوقت المرغوب فيه؛
- صعوبة حصول المرأة على التمويل، بسبب خوف البنوك من عدم قدرتها على تسديد الدين في الآجال المحددة، نظرا لقلة خبرتها وتجربتها في مجال المال والأعمال وتمركزها في القطاعات ذات التمويل الضعيف، وغياب عامل الثقة في قدرات المرأة المقاتلة.

3.5.2 عراقيل ذاتية ترجع إلى المرأة نفسها:

- تردد المرأة في ولوج المقاولاتية مقارنة بالرجل نظرا لغياب ثقافة المقاولاتية، والخبرة والقُدوة في هذا المجال، فلا مجال للمقارنة مع القطاع العام الذي يعد الوجهة المفضلة للمرأة الجزائرية؛
- طبيعة المرأة الفيزيولوجية وظروفها الاجتماعية والتي تحول دون ولوجها قطاعات يحتكرها الرجال، وهي التي تتطلب جهدا بدنيا، فجل المشاريع النسوية تكون في قطاعات الحرف والخدمات.

3. دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

1.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أصبحت حاليا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والتي تعتبر هيئة عمومية تم إنشاؤها في 8 سبتمبر 1996 بالمرسوم التنفيذي 296-96 مكلفة بالتشجيع والدعم والمرافقة في إنشاء المؤسسات، وهي مخصصة لدعم الشباب الذي لم يتحصل على عمل والبالغ من العمر ما بين 19 إلى 35 سنة، والذي يكون لديه أفكار حول العمل المقاولاتي، وتمثل هذه المرافقة في ما يلي:

- مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها (المشاريع التي لا يفوق رأسمالها التكويني 10 ملايين د ج؛
- مساعدة وتكوين مميز للشباب أصحاب المشاريع الخاصة لدعم الوكالة، وضع خطط خاصة بالمشروع، وتخفيض الضرائب البنكية المقدمة لأصحاب المشاريع؛
- تقديم مساعدة مالية على شكل قروض بصيغة هبة من 28% إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، حيث يقدم البنك 70% من القيمة الإجمالية للمشروع من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، وهذا من خلال الصندوق لضمان المشترك أخطار / قروض؛
- أما فيما يخص صيغة التمويل فهي إما مختلطة (المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة) أو ثلاثية (المساهمة الشخصية تتراوح من 1% إلى 2% من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة من الوكالة، والبنك بنسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع).

أما عن المزايا الضريبية فتمثلت في إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال، للمؤسسات أثناء مرحلة التركيب الخاصة بالمشروع وبعد خلق المؤسسة.

بالنسبة للإعانة المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هناك صيغتين للتمويل مقدمة من طرف الوكالة إلى جانب المساهمة الشخصية والإعانة المقدمة من طرف البنك: (قداري، بلقريوز، و عدة، 2017)

- الصيغة الأولى والتي يتكون فيها رأسمال المؤسسة من المساهمة الشخصية للشباب وأصحاب المشاريع وقروض بدون فائدة مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتقسم هذا التمويل إلى مستويين: المستوى الأول يكون فيه المبلغ الإجمالي للاستثمار يقل عن 5 ملايين د ج أو يساويها، حيث المساهمة الشخصية فيه تكون 71% والقرض بدون فائدة الممنوحة من طرف الوكالة 29%، أما المستوى الثاني فيكون فيه المبلغ الإجمالي للاستثمار يفوق 5 ملايين د ج ويقل عن 10 ملايين د ج أو يساويها، حيث المساهمة الشخصية 72% أما الوكالة على شكل قرض بدون فائدة 29%.

- الصيغة الثانية والخاصة بالتمويل الثلاثي وتشمل هذه المساهمة المالية صاحب المشروع، وقرض تمنحه الوكالة بدون فائدة، وقرض تتحمله الوكالة بتغطية فوائده، حيث يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة والمتعلق بمستويين: المستوى الأول، فيه

مبلغ الاستثمار لا يفوق 5 ملايين د ج، حيث أن المساهمة الشخصية فيه تكون بنسبة 1% بينما القروض الممنوحة من طرف الوكالة بدون فائدة تكون بنسبة 29%، أما القرض البنكي فيكون بنسبة 70%، أما المستوى الثاني، مبلغ الاستثمار يكون فيه محصورا بين 5 ملايين د ج و 10 ملايين د ج، حيث المساهمة الشخصية تكون بنسبة 2%، أما القروض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة فتكون بنسبة 28%، أما القرض البنكي بنسبة 70%.

2.3 المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

الجدول 2: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) حسب قطاع النشاط منذ نشأتها إلى

غاية 2019/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة (%)	مبالغ الاستثمار د ج
الفلاحة	58 141	15	216 230 359 728
الحرف	43 130	11	110 871 903 821
البناء والأشغال العمومية	34 889	9	134 870 488 891
المحروقات	560	-	3 323 563 996
الصناعة	27 352	7	129 921 151 276
الصيانة	10 573	3	29 204 228 877
الصيد	1 131	0.29	7 499 507 851
المهن الحرة	11 917	3	32 084 560 550
الخدمات	108 561	28	354 292 552 702
نقل التبريد	13 385	3.5	33 767 158 812
نقل السلع	56 530	14.7	145 557 153 559
نقل المسافرين	18 997	5	46 707 206 849
الإجمالي	385 166	100	1 244 329 836 912

Source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 26)

يتضح من الجدول 2 أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) قامت منذ نشأتها إلى غاية 2019/12/31 بتمويل 385 166 مشروعا بمبلغ إجمالي مقدر بـ 1 244 329 836 912 د ج وهي متعلقة أساسا بقطاع الخدمات، يليه قطاعي الفلاحة ونقل السلع .

حيث بلغ عدد مناصب الشغل الناتجة عن هذه المشاريع لنفس الفترة 919 397 منصبا يتركز معظمها في قطاع

الخدمات.

3.3 المشاريع الممولة للمقاولات النسوية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) منذ نشأتها إلى غاية 2019/12/31

الجدول 3: تقسيم المشاريع الممولة حسب النوع وقطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) منذ نشأتها إلى غاية 2019/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	رجال	نساء	نسبة المقاولات النسوية
الفلاحة	58 141	55 441	2700	5%
الحرف	43 130	35 793	7337	17%
البناء والأشغال العمومية	34 889	34 069	820	2%
المحروقات	560	535	25	4%
الصناعة	27 352	23 348	4004	15%
الصيانة	10 573	10 396	177	2%
الصيد	1 131	1 115	16	1%
المهن الحرة	11 917	6 439	5478	46%
الخدمات	108 561	90 550	18011	17%
نقل التبريد	13 385	12 996	389	3%
نقل السلع	56 530	55 821	709	1%
نقل المسافرين	18 997	18 516	481	3%
الإجمالي	385 166	345 019	40147	10%

Source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 27)

يتضح من الجدول 3 أن المرأة المقاولات تحصلت على نسبة 10% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف وكالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) منذ نشأتها إلى غاية 2019/12/31 بما يمثل 40147 مشروعاً، تمحور معظمها حول قطاعي الحرف والخدمات بنسبة 17% لكل منهما، يليهما قطاع الصناعة بنسبة 15%، ثم قطاعي الفلاحة والمحروقات بنسبة 5% و4% على التوالي، ثم قطاعي نقل التبريد ونقل المسافرين بنسبة 3% لكل منهما، يليهما قطاع الصيانة بنسبة 2%، وقطاعي نقل السلع والصيد بنسبة 1% لكل منهما، وهذا ما يدل على أن المرأة المقاولات اقتحمت قطاعات أخرى كانت حكراً على الرجل.

4.3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: (CNAC)

أسس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 لتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35-50 سنة (رحماني و جريفي، 2018، صفحة 696)، حيث قدم هذا الجهاز إجراءات جديدة بداية من سنة 2004 لمساعدة البطالين على إنشاء أعمال ومشاريع حرة، حيث أنه وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 المؤرخ في 03 جانفي 2004 والذي يتم المرسوم التنفيذي رقم 94/188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 والذي يترجم إمكانية المشاركة في تمويل خلق النشاطات السلعية والخدماتية من طرف البطالين أصحاب المشاريع (البالغين من العمر 34 سنة إلى 50

سنة) على أن يكونوا مسجلين في وكالة التشغيل لأكثر من 6 أشهر، من خلال هذا الإجراء أصبح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يساعد على إدماج الباحثين عن الشغل من خلال إعطائهم فرصة بناء مشاريع عمل حرة وبصورة مستقلة، بالإضافة إلى أن هذا الصندوق يعد أحد مصادر التمويل حيث أنه يساهم في صندوق ضمان الأخطار الناتجة عن القرض المصغر. (بدرابي، 2014/2015، صفحة 113)

5.3 القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :

الجدول 4: القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

الإجمالي إلى غاية 2019/12/31		نشاط 2019		السنة
إجمالي التمويل مليون دج	عدد المشاريع الممولة	إجمالي التمويل مليون دج	عدد المشاريع الممولة	قطاع النشاط
95 134,47	23 144	11145,19	2 285	الفلاحة
47 073,70	14 383	4495,31	1 062	الحرف
34 966,91	8 589	1347,48	224	البناء والأشغال العمومية
2 446,42	347	78,57	11	المحروقات
54 440,93	11 767	2833,85	419	الصناعة
2 743,92	898	235,56	45	الصيانة
3 391,65	490	203,45	27	الصيد
5 219,05	1 228	981,03	173	المهن الحرة
112 423,75	31 348	2422,55	458	الخدمات
118 392,15	45 850	8,25	2	نقل السلع
29 008,29	12 234	157,29	42	نقل المسافرين
505 241,25	150 278	23 908,52	4 748	الإجمالي

Source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 26)

يتبين من خلال الجدول 4 أن إجمالي القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) إلى غاية 2019/12/31 بلغ 505241,25 مليون دج، وهي تركز أساسا على قطاعي نقل السلع والخدمات، يليهما قطاع الفلاحة والصناعة، من بينها 23 908,52 مليون دج تخص سنة 2019 فقط.

كما تم خلق 317 194 منصب شغل من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) إلى غاية 2019/12/31، منها 11 576 منصب شغل خلال سنة 2019، وذلك بفضل تمويل 150 278 مشروعا إلى غاية 2019/12/31 منها 4 748 مشروعا خلال سنة 2019 .

6.3 المشاريع الممولة للمقاولات النسوية من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

الجدول 5: تقسيم المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط والنوع

الإجمالي الى غاية 2019/12/31			نشاط 2019			السنة
إجمالي التمويل مليون دج	نسبة المرأة %	عدد المشاريع التمولة	إجمالي التمويل مليون دج	نسبة المرأة %	عدد المشاريع التمولة	قطاع النشاط
95 134,47	11.1	23 144	11145,19	7.4	2 285	الفلاحة
47 073,70	22.6	14 383	4495,31	23.4	1 062	الحرف
34 966,91	2.5	8 589	1347,48	5.4	224	البناء والأشغال العمومية
2 446,42	5.2	347	78,57	18.2	11	المحروقات
54 440,93	21.9	11 767	2833,85	23.6	419	الصناعة
2 743,92	2.3	898	235,56	2.2	45	الصيانة
3 391,65	0.4	490	203,45	0	27	الصيد
5 219,05	47.7	1 228	981,03	54.9	173	المهن الحرة
112 423,75	17.2	31 348	2422,55	21	458	الخدمات
118 392,15	1.5	45 850	8,25	0	2	نقل السلع
29 008,29	1.2	12 234	157,29	0	42	نقل المسافرين
505 241,25	10.3	150 278	23 908,52	15.2	4 748	الإجمالي

Source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 6)

يتضح من الجدول 5 أن المرأة المقاولات تحصلت على نسبة 15.2% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 2019 بما يمثل 4748 مشروعاً، تمحور معظمها حول قطاعات الصناعة والحرف والخدمات بنسبة 23.6%، و 23.4% و 21% على التوالي، يليها قطاع المحروقات بنسبة 18.2%، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 7.4%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 5.4%، ثم قطاع الصيانة بنسبة 2.2%.

كما يتضح أيضاً أن المرأة المقاولات تحصلت على نسبة 10.3% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ نشأته إلى غاية 2019/12/31 بما يمثل 150 278 مشروعاً، تمحور معظمها حول قطاعي الحرف والصناعة بنسبة 22.6% و 21.9% على التوالي، يليهما قطاع الخدمات بنسبة 17.2%، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 11.1%، ثم المحروقات بنسبة 5.2%، ثم قطاعي البناء والأشغال العمومية والصيانة بنسبة 2.5% و 2.3% على التوالي، ثم قطاعي نقل السلع ونقل المسافرين بنسبة 1.5% و 1.2% على التوالي، يليهما قطاع الصيد بنسبة 0.4%، وهذا ما يدل على أن المرأة المقاولات اقتحمت قطاعات أخرى كانت حكراً على الرجل.

4. خاتمة:

بات معروفا أنه من غير الممكن التحدث عن نمو اقتصادي دون إدماج المرأة، وهذا فعلا ما أكدته الدراسات لوجود ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاوالاتي النسوي والنمو، وأن اندماج المرأة في المقابلة، حيث استطاعت المرأة أن تثبت كفاءتها وقدرتها على إنشاء مؤسسة خاصة بها تستطيع تسييرها وإدارتها بكفاءة، وبالرغم من احتلال الرجال النسبة الأكبر من امتلاك المشاريع إلا أنها استطاعت منافسته، وقد سعت الجزائر إلى توفير كل الإمكانيات لتسهيل على المرأة المشاركة في الحياة الاقتصادية وإنشاء مؤسسة خاصة بها، بالرغم من ارتفاعها في الآونة الأخيرة إلا أنه تبقى نسبة مشاركتها ضئيلة وترتكز غالبية المشاريع على القطاعات الخدمية والمهن الحرة.

1.4 النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها ما يلي:

- المرأة المقابلة هي تلك المرأة التي تتحمل مسؤولية إدارة عملها، وتتميز بروح المبادرة والقدرة على قيادة مشروعها الخاص؛
- ينبغي أن يتوفر في المرأة المقابلة مجموعة من الخصائص الاجتماعية، الذاتية، التنظيمية، الذهنية، والتعليمية؛
- يظهر الفرق بين المقابلة النسوية والرجالية من خلال ثلاث عناصر رئيسية وهي: الصفات الشخصية للمقابل(ة)، خصائص المؤسسة وطرق التسيير المتبعة؛
- تعاني المرأة المقابلة في الجزائر من جملة من العراقيل الاجتماعية، الإدارية والذاتية، ما يؤدي إلى تدني نسبة الإقبال على المقابلة؛
- يشير واقع المقابلة النسوية في الجزائر إلى أن نسبتها مازالت منخفضة، حيث ساهم كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في تجسيد المقابلة النسوية بنسبة ضعيفة تقدر بحوالي 10% من إجمالي المشاريع الممولة منذ نشأتها إلى غاية 2019/12/31 ، وهي تتوزع بالخصوص على قطاعي الحرف والصناعة؛
- عرفت المرأة المقابلة توجهها نحو نشاطات كانت حكرا على الرجال كالبناء والأشغال العمومية والنقل.

2.4 اختبار الفرضيات:

- تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن:
- الفرضية الأولى (ربما تعنى المقابلة النسوية بمشاركة المرأة في مشاريع المقابلة) خاطئة ذلك أن المرأة المقابلة تتحمل مسؤولية إدارة عملها، وتتميز بروح المبادرة والقدرة على قيادة مشروعها الخاص، فهي تنظم وتملك وتدير وتتحمّل مخاطر مشروعها التي تديره، بفضل ما تمتلكه من خصائص و مميزات تمكنها من إدارة أعمالها؛
- الفرضية الثانية (يوجد توجه قوي لدعم المقابلة النسوية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) خاطئة إذ أن النتائج أثبتت أن نسبة المقابلة النسوية المنشأة من

طرف جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و صندوق التأمين على البطالة ضئيلة وتقدر بحوالي 10% فقط من المشاريع الممولة منذ نشأتها إلى غاية 2019/12/31 .

3.4 الاقتراحات:

- نوصي من خلال هذه الدراسة بجملة من الاقتراحات تتمثل في ما يلي:
- ضرورة منح امتيازات أكبر للمرأة المقاولات لدعمها ومساندتها بالأخص الامتيازات المتعلقة بالصفقات؛
 - المساهمة في تنظيم تسويق منتجات المقاولات النسوية لمساعدة المرأة المقاولات في تسويق منتجاتها؛
 - تدعيم التوجه المقاولاتي ضمن المنظومة التعليمية والتكوينية وفتح آفاق المقاولات أمام المرأة؛
 - تأهيل المرأة المقاولات لتمكينها من الإلمام بمتطلبات التسيير الجيد لمشاريعها؛
 - مساعدة المرأة المقاولات في توسيع مقاولتها من خلال منحها امتيازات ضريبية؛
 - تشجيع المقاولات النسوية بشكل أكثر وذلك بوضع تسهيلات للمشاركة في المعرض الدولية؛
 - توفير دعم أكثر للمقاولات النسوية من خلال الزيادة في تمويل مشاريعها في مختلف القطاعات، وبالأخص في القطاعات المنتجة (الفلاحة والسياحة) للخروج من أحادية الاقتصادية الريعي والتبعية للبترو؛
 - منح امتيازات أكبر المقاولات النسوية مرتبطة بعدد مناصب العمل التي توفرها لضمان مساهمة أكبر في التشغيل والتخفيف من حدة مشكلة البطالة؛
 - تفعيل الرقابة على المقاولات النسوية للتأكد من قنوات استثمار المبالغ والقروض الممنوحة من طرف أجهزة الدعم على المقاولاتية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أحمد قداري، مصطفى بلقريوز، و ملاح عدة، (23-24-25-04، 2017)، المرافقة المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الثالث حول المقاولاتية بالمركز الجامعي أحمد زبانة غليزان .
- أمينة قايد، (2017/2016)، تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر، الجزائر.
- ثورية بلقايد، سفيان بن عبد العزيز، و سمير بن عبد العزيز، (2020)، المرأة المقاولاتية في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، 04(01)، صص 30-40.
- جهيدة عجيري، (2016)، المرأة الجزائرية المقاولات ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 01، صص 33-47.
- سفيان بدرابي، (2015/2014)، ثقافة المقاولات لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- سمية شريف، زوهير سعودي، و سعيدة أعراب، (2019)، واقع المقاولات النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والمعوقات، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، 03(02)، صص 55-65.

- عاشور مزريق، وهيبية جزار، و رحمة عبد العزيز، (2019)، نماذج نساء مقاولات من ولاية الشلف، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية، 01(02)، ص ص92-97.
- فاطمة الزهراء قاسي، (2016/2017)، المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة02، الجزائر.
- كمال محمدي، (2020)، الفعل المقاولاتي كداعم لسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، 12 (01)، ص ص639-649.
- لحمد مسعودان، و نعيمة دريس، (2016)، الخلفية الاجتماعية للمرأة المقاول في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات، معارف (20)، ص ص 29-49.
- موسى رحمان، و زكريا جريفي، (2018)، دور أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية في استحداث مناصب الشغل محاولة بناء نموذج قياسي للفترة 2005-2016، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، 10 (03)، ص ص692-706.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Aburrub Amina, (2021) , women entrepreneurship in Palestine and Algeria a comparative stud, strategy and development review, 11(02), pp 545-560.
- Bekaddour Aicha & Bouanini Samiha, (2020), comprendre le processus entrepreneurial, El-bahith review , 20(01), pp 205-219.
- Boufeldja, Ghat , (2021), environnement socioculturel et pratiques managériales des femmes entrepreneures en Algerie, revue academique des etudes sociales et humaines , 13 (01), pp37-50.
- Bouguesri Sara, Azouz Ali & Beradia Seliman, (2019), the status of entrepreneurs in Algeria, journal of entrepreneurship and sustainable development(JESD) , 01 (01), pp 104-114.
- ministère de l'industrie et des mines, (2020), Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N° 36.